2244 د ر

E/1992/34
E/ESCWA/16/14

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة السادسة عشرة

٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ١٩٩٢

الملحق رقم ١٤

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٩٢

ملاحظـــــة

تتالف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني ايراد احد هذه الرموز الإحالة الـــــــــى
وثيقة من وثائق الامم المتحدة.

E/1992/34
E/ESCWA/16/14

92-0639

منشورات الامـم المتحـدة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١	١
الفصـــل		
الأول- القضايا المرفوعة الـــى المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي للبـت فيهـــا أو للإحاطة علماً بها	٢	٢
ألف- القرارات المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبـــت فيها		٢
بـاء- القرارات المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطـة علما بها		٦
الثاني- أعمال اللجنة منذ الدورة الخامسة عشرة	٣ - ١٤	٧
ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٣	٧
بـاء - نشاطات أخـرى	٤	٧
جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى	٥ - ١٤	٧
الثالث - الدورة السادسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١٥-١١٤	١٠
ألف - الحضور وتنظيم الأعمال	١٥-٢٢	١٠
بـاء - جدول الأعمـــال	٢٣	١١
جيم - وقائع الجلســات	٢٤ - ١١١	١٣
الرابع - القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة عشرة		٢٦

المرفقـــات

المرفق الأول - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة ..	٤٤
المرفق الثاني - قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منـــذ دورتها الخامسة عشرة	٤٧

مقدمـــة

١- يستعرض هذا التقرير نشاطات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة المنقضيـــة منذ دورتها الخامسة عشرة في بغداد في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالإجماع في جلستها العامة السادسة المعقودة في عمان في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وبالنظر الـــى أزمة وحرب الخليج، لم تنعقد الدورة السادسة عشرة في نيسان/ابريل ١٩٩١، كما كان مقرراً. لكـــن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد في مقرره ٢٢٤/١٩٩٢ المتخذ في دورته الفنية لعام ١٩٩٢، وبتوصيـــة من الأمين العام التنفيذي للجنة، اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بعقد الدورة السادسة عشرة للجنـــة في عمان في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

الفصل الأول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علما بها

٢- اعتمدت اللجنة، في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، عددا من القرارات، وقررت رفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نصها:

ألف- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

١٧٨ (د-١٦) تواتر دورات اللجنة الفنية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرارها ١٥٨(د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل١٩٨٧، بشأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين،

وإذ تستذكر أيضا طلبها، في ذلك القرار، الى الأمين العام التنفيذي بإعداد تقرير مفصل، عن نشاطات وخطط وبرامج اللجنة، يرفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تعقد فيه دورة للجنة،

واقتناعاً منها باستحسان إجراء مشاورات سنوية مع البلدان الأعضاء بشأن القضايا التي تهمها،

واقتناعاً منها أيضا بأن تكون هذه المشاورات من خلال الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الفنية في العام الذي لا تعقد فيه دورة للجنة،

وإذ تضع في اعتبارها نظم الأمم المتحدة ولوائحها في المجالات الادارية والمالية وتخطيط البرامج،

تُقرِّرُ أن تُعقَد دورة للجنة الفنية، في العام الذي لا تُعْقد فيه دورةُ اللجنة الوزارية، وأن يبدأ انعقادها في عام ١٩٩٣ لمدة ثلاثة أيام على أساس أن تُموّل هذه الدورة من مُخصصات الميزانية المعمول بها حالياً.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٧٩ (د-١٦) إنشاء لجنة إحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إدراكاً منها لأهمية تنسيق العمل الاحصائي على المستوى الاقليمي وما يرتبط به من توحيد للأساليب والمفاهيم الاحصائية وفقاً لظروف وإمكانيات دول المنطقة واحتياجاتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما حدا بلجان الأمم المتحدة الاقليمية الأخرى الى إنشاء لجان إحصاء دائمة تتولى تنسيق العمل الاحصائي في مناطقها،

ووعياً منها لضرورة دعم مشاركة الأجهزة الاحصائية للدول الأعضاء في اللجنة في تخطيط وتطوير الأنشطة الاحصائية وفي تحديد أولويات الخطط والبرامج الاحصائية للجنة،

وإدراكاً منها أيضاً للحاجة الى تعزيز التنسيق والتكامل في السياسات والبرامج والأنشطة الاحصائية بين المنظمات العربية الاقليمية واللجنة من أجل تلبية حاجات ومتطلبات الأجهزة الاحصائية في الدول الأعضاء وتطويرها خدمةً لغايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة،

وإذ تلاحظ أن اجتماعات رؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية للدول الأعضاء في اللجنة، والتي عُقدت في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩، قد أثبتت فعاليتها في توجيه وتنسيق وتقييم البرامج الاحصائية للجنة وربطها بالبرامج والأنشطة الاحصائية للمنظمات العربية الاقليمية وللدول الأعضاء،

وإذ تؤكد على ضرورة أن تأخذ اجتماعات رؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية للدول الأعضاء شكلاً مؤسسياً دائماً،

١- تقرر إنشاء لجنةِ إحصاء تتكون من رؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للقيام بالأنشطة التالية:

(أ) التعرف على الأنشطة الاحصائية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومتابعة التقدم المحرز في برامج تطوير الاحصاءات في هذه الدول وإعداد التوصيات حول حالة وتنفيذ وتقييم برامج العمل الاحصائية وتنظيم الندوات والحلقات التدريبية والحلقات الدراسية المتعلقة بالاحصاء؛

(ب) دراسة النظم والتصنيفات والمشاريع الاحصائية الدولية، وتكييفها لتتلاءم مع أوضاع دول المنطقة وأولوياتها؛

(ج) إسداء المشورة بشأن متطلبات التدريب الاحصائي في الدول الأعضاء في اللجنة، واقتراح برامج تدريبية بالتنسيق مع المؤسسات الاقليمية المختصة حسب الاقتضاء؛

(د) تنميط الاحصاءات القطرية لجعلها أكثر قابلية للمقارنة على المستويين الاقليمي والدولي، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة للجنة الاحصائية للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية؛

(هـ) تنسيق تبادل البيانات والمعلومات الاحصائية بين اللجنة والدول الأعضاء فيها بما يعود بالفائدة على كل المعنيين؛

(و) التنسيق بين البرامج الاحصائية للدول الأعضاء ولا سيما فيما يتعلق بإجراء المسوح الاحصائية والتعدادات ومواعيد تنفيذها؛

٢- تُقرِّرُ عقد اجتماعات لجنة الاحصاء مرة كل سنتين؛

٣- تدعو الأمين العام التنفيذي الى متابعة هذا القرار وتقديم تقرير عن انجازات لجنة الاحصاء الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السابعة عشرة.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٩٢ (د-١٦) مقر اللجنة الدائم

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى الطلب المقدم من الحكومة اللبنانية بشأن نقل واستضافة المقر الدائم للجنة في بيروت،

وإذ تشير أيضا الى مذكرة الحكومة العراقية المتضمنة طلب عودة موظفي اللجنة الى مقرها الدائم في بغداد قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وبخلافه تسترد الحكومة العراقية المباني الحالية مع استعدادها لتوفير مبانٍ أخرى لهذا الغرض،

وإذ تشير كذلك الى الطلب الوارد من الحكومة الأردنية بشأن نقل واستضافة المقر الدائم للجنة في عمان،

وإذ تشير أيضا الى الوثيقة (E/ESCWA/16/11) التي أعدتها الأمانة العامة التنفيذية بشأن المقر الدائم للجنة،

وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة توفير الاستقرار للأمانة العامة التنفيذية للجنة وأهمية ذلك في أدائها للمهام المنوطة بها،

١- تُقرِّرُ عقد دورة استثنائية للجنة في بيروت خلال فترة عام من تاريخ هذا القرار لبحث موضوع المقر الدائم للجنة؛

٢- تُعرب عن تقديرها للحكومة اللبنانية على عرضها استضافة تلك الدورة الاستثنائية للجنة واستعدادها لتحمّل النفقات المترتبة على ذلك؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي للجنة اتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسة الطلب الوارد من الحكومة اللبنانية وكذلك الطلب الوارد من الحكومة الأردنية وأي طلب آخر قد يرد من أي دولة عضو أخرى في اللجنة بشأن نقل واستضافة المقر الدائم للجنة. وتطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة، في دورتها الاستثنائية المقبلة، تقريرا مفصّلا يتناول نتائج الاتصالات التي سيكون قد أجراها بخصوص المقر الدائم للجنة وتقييم العروض المقدمة في هذا الصدد؛

٤- تُعرب أيضا عن شكرها الى الحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة بوصفها البلد المضيف حاليا لمقرها الدائم وتناشد الحكومة العراقية أن تتشاور مع الامين العام التنفيذي للجنة قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بالمباني المخصصة لمقر اللجنة الدائم في بغداد وذلك في ضوء «الاتفاق المبرم بين الامم المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» والموقّع في بغداد بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩؛

٥- تشكر الحكومة الأردنية على استضافتها للجنة بصورة مؤقتة منذ آب/أغسطس ١٩٩١ وعلى تقديم التسهيلات اللازمة لها.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

باء- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علما بها

١٨٠ (د-١٦) التعاون والتنسيق الاقليميان في ميدان البيئة والتنمية المستديمة.

١٨١(د-١٦) دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا.

١٨٢(د-١٦) عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣).

١٨٣(د-١٦) إعادة تعمير لبنان.

١٨٤(د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٨٥(د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل.

١٨٦(د-١٦) الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤.

١٨٧(د-١٦) مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية.

١٨٨(د-١٦) الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم.

١٨٩(د-١٦) المؤتمر العربي للسكان، ١٩٩٣.

١٩٠(د-١٦) آثار قيام السوق الاوروبية الموحدة على دول منطقة غربي آسيا.

١٩١(د-١٦) إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشطيها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

١٩٣(د-١٦) أعمال الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

١٩٤(د-١٦) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١٩٥(د-١٦) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

باء- القرارات المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علما بها

١٨٠ (د-١٦) التعاون والتنسيق الاقليميان في ميدان البيئة والتنمية المستديمة.

١٨١(د-١٦) دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا.

١٨٢(د-١٦) عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣).

١٨٣(د-١٦) إعادة تعمير لبنان.

١٨٤(د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٨٥(د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل.

١٨٦(د-١٦) الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤.

١٨٧(د-١٦) مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية.

١٨٨(د-١٦) الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم.

١٨٩(د-١٦) المؤتمر العربي للسكان، ١٩٩٣.

١٩٠(د-١٦) آثار قيام السوق الاوروبية الموحدة على دول منطقة غربي آسيا.

١٩١(د-١٦) إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشطيها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

١٩٣(د-١٦) أعمال الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

١٩٤(د-١٦) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١٩٥(د-١٦) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

الفصل الثاني

أعمال اللجنة منذ الدورة الخامسة عشرة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعية

٣- أنشئت اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسة المنبثقة عن الاكوا، بموجب قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)[(١)] ١١٤(د-٩)، المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وبموجب قرار الاكوا ١٢٥(د-١١)، المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، سُمّيَت اللجنة الدائمة للبرنامج باللجنة الفنية وعهدت اليها اختصاصات إضافية من بينها النظر في جدول أعمال دورات الاكوا. وعقدت اللجنة الفنية دورتها السابعة في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في عمّان، مقر اللجنة المؤقت. كما تم حسب الأصول انشاء هيئة استشارية للممثلين الدائمين، تتألف من رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في العراق (القرار ١٧٥(د-١٥). وقد اجتمعت هذه الهيئة بصفة دورية خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، كما اجتمعت هذه الهيئة، ولكن من رؤساء البعثات الدبلوماسية في الأردن، بعد تجميع موظفي اللجنة في عمان في عام ١٩٩١.

باء - نشاطات أخرى

٤- يتناول تقرير الامين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ الأنشطة التي اضطلعت بها الاسكوا خلال الفترة منذ الدورة الماضية[(٢)].

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٥- واصلت الأمانة التنفيذية للاسكوا تعزيز علاقاتها مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة. وفي هذا الصدد اضطلع برنامج الامم المتحدة الانمائي بعدة أنشطة في ميادين اقامة الهياكل الأساسية الهندسية في المنطقة، وتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع الصناعية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى اوائل القرن الواحد والعشرين.

---

(١) أعيدت تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) فأصبحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥.

(٢) انظر الوثائق (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.1-9) و (E/ESCWA/16/3(Part II)).

٦- واتُفِقَ بين الاسكوا واللجان الاقليمية للامم المتحدة، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لاوروبا، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، على أحكام التعاون الوثيق من أجل الاشتراك في الندوة الاقليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى أوائل القرن الواحد والعشرين، التي انعقدت في دمشق في الفترة من ٢٠ الى ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٢. وقبل انعقاد الندوة، كان ثمة تعاون مع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، فيما يتعلق بالمشاركة في الندوة والمساهمة في دعم أية توصيات تؤدي الى تطوير واستغلال الغاز الطبيعي على الصعيدين الاقليمي والاقليمي.

٧- وتتعاون الاسكوا كذلك مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلال شعبة الصناعة والتكنولوجيا المشتركة بين الاسكوا واليونيدو. وفي هذا الصدد شاركت الاسكوا في الاجتماع التمهيدي المشترك بين الوكالات المعقود في فيينا من ٢٠ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لتعزيز التنمية الصناعية في البلدان العربية. كما شاركت الاسكوا في عدة اجتماعات نظمتها اليونيدو، مثل حلقة العمل السنوية التي تنظمها اليونيدو لإعداد التقرير العالمي للتوقعات الاقتصادية والتعاون الاقليمي، واجتماع فريق الخبراء المعني بقضايا ادارة المستجدات التكنولوجية في ظروف منتج الالكترونيات العربي، الذي شاركت اليونيدو في رعايته وعُقد في القاهرة يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٨- وبالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وُقِّعَت مذكرة تفاهم في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بين الاسكوا والاتحاد الاقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، والمركز الاقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، والرابطة الاقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي الغذائي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا.

٩- وتم الاتفاق على أحكام التعاون الوثيق بين الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولاسيما في مشروع تقييم الموارد المائية باستخدام تكنولوجيات الاستشعار من بُعد في منطقة الاسكوا، حيث سيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة تكميلية لها صلة بالمشروع. كما اضْطُلِع بأنشطة مشتركة أخرى خلال هذه الفترة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية.

١٠- وبالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة/المكتب الاقليمي للعلم والتكنولوجيا في الدول العربية، قامت الأمانة التنفيذية للاسكوا برعاية حلقة العمل الاقليمية التي نظمها المكتب حول أساليب المحاكاة في مجال الهيدرولوجيا والتي عُقدت في دمشق، بالجمهورية العربية السورية، في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

١١- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الاسكوا أيضا تعاونها الوثيق مع عدة مؤسسات اقليمية وأقاليمية واضطلعت بأنشطة مختلفة معها.

١٢- وأقامت الاسكوا تعاوناً مع منظمة المؤتمر الاسلامي وهيئاتها الفرعية في المجالات ذات الأولوية وهي الأمن الغذائي والزراعة، والعلم والتكنولوجيا، وآليات التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الاسلامية.

١٣- وفي إطار الاتفاق بشأن التعاون في مجال الاحصاء بين جامعة الدول العربية والاسكوا، شاركت الأمانة التنفيذية للجنة في الاجتماع السنوي للجنة الفنية الدائمة للإحصاء واشتركت ايضا في رعاية المؤتمر العربي، الذي نظمه برنامج الامم المتحدة الانمائي، عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتسعينات، والذي تم التأكيد فيه أيضا على دور المرأة العربية في التنمية. وتعاونت الاسكوا كذلك مع جامعة الدول العربية في إصدار الطبعة الثالثة للمجموعة الاحصائية العربية الموحدة. كما شاركت اللجنة في عقد المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، وفي صياغة واعتماد البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، وكذلك في إنشاء مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا.

١٤- وفي اطار الجهود لتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية، وقّعت الاسكوا عدداً من الاتفاقات وتبادلت مذكرات تفاهم مع مؤسسات اقليمية وأقاليمية مختلفة. ووُقّع اتفاق للتعاون مع مجلس التعاون العربي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، واتفاق مع المجلس الدولي للدراسات والوثائق المتصلة بأبحاث البناء في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، واتفاق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة للبلاد العربية في ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٠، واتفاق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩.

الفصل الثالث

الدورة السادسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

١٥- عُقدت الدورة السادسة عشرة للاسكوا على المستوى الوزاري في مقرها المؤقت بعمّان، في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، وشملت أعمالها عقد ست جلسات.

١٦- وحضر الدورة مندوبون عن الدول الأعضاء التالية[(١)]: المملكة الاردنية الهاشمية، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

١٧- واستناداً الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شاركت في أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة، بصفة مراقب، كل من الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة غير الاعضاء في الاسكوا: اسبانيا ، واستراليا، والمانيا، واندونيسيا، وايطاليا، وتونس، والاتحاد الروسي، ورومانيا، والسودان، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، والمملكة المتحدة، واليابان، واليونان.

١٨- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (عمّان)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

١٩- وشارك في الدورة ايضا، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشاركين في الدورة، أنظر الوثيقة: (E/ESCWA/16/INF.3/Rev.1).

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢٠- انتخبت اللجنة بالاجماع، في جلستها الاولى المعقودة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٢، معالي السيد زياد فريز (رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية)، رئيسا للدورة السادسة عشرة، والسيد قاسم المقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد عبد الولي عبد الله العاقل (الجمهورية اليمنية)، نائبين للرئيس، والسيد محمد بن سالم الهنائي (سلطنة عُمان)، مقرراً للدورة.

٢- وثائق التفويض

٢١- عملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قام أعضاء المكتب بفحص وثائق تفويض الوفود، كما قدمت الى الأمين العام التنفيذي، فوجدوها مستوفية الشروط.

٣- تنظيم الأعمال

٢٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها الاولى لتنظيم أعمالها، المقترحات التي تضمنتها الوثيقة (E/ESCWA/16/2).

باء - جدول الأعمال

٢٣- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة (E/ESCWA/16/L.1/Rev.1) على النحو التالي[(١)]:

١- إفتتاح الدورة
٢- إنتخاب أعضاء المكتب
٣- إقرار جدول الأعمال
٤- تنظيم الأعمال
٥- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١؛
(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة:

'١' القرار ١٦٥ (د-١٥) بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

---

(١) صدر جدول الاعمال المعتمد في الوثيقة (E/ESCWA/16/1/Rev.2).

'٢' القرار ١٦٦ (د-١٥) بشأن الدعم المالي للصناعات القائمة؛

'٣' القرار ١٦٧ (د-١٥) بشأن تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

'٤' القرار ١٦٨ (د-١٥) بشأن مشاريع ملائمة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة الاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

'٥' القرار ١٦٩ (د-١٥) بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا؛

'٦' القرار ١٧٠ (د-١٥) بشأن نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)؛

'٧' القرار ١٧٢ (د-١٥) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني؛

'٨' القرار ١٧٣ (د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛

'٩' القرار ١٧٤ (د-١٥) بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١؛

'١٠' القرار ١٧٥ (د-١٥) بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

'١١' القرار ١٧٦ (د-١٥) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(*)؛

'١٢' القرار ١٧٧ (د-١٥) بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع.

(ج) أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة؛

(د) التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية.

٦- الوضع المالي لبرامج اللجنة:

(أ) الميزانية العادية؛

(ب) الموارد من خارج الميزانية؛

(ج) حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) في ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٠، اندمجت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة موحدة ذات سيادة أطلق عليها إسم الجمهورية اليمنية.

٧- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٨- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة [قرار اللجنة ١١٩(د-١٠)]: الآثار الاقتصادية لقيام السوق الأوروبية الموحدة على بلدان منطقة غربي آسيا.

٩- إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومهامها.

١٠- مقر اللجنة الدائم.

١١- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة عشرة وجدول أعمالها المؤقت.

١٢- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن دورتها السابعة.

١٣- ما يستجد من أعمال.

١٤- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة.

وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة إحالة البنود الفرعية ٥(أ) و٥(ب)'٨' و٥(ب)'٩' والبندين ٦ و٧ الى اللجنة الفنية للنظر فيها.

جيم - وقائع الجلسات

٢٤- افتتح الدورة السيد سامال مجيد فرج، رئيس الدورة السابقة ورئيس الوفد العراقي الى الدورة السادسة عشرة، بكلمة رحب فيها بالمشاركين، وأثنى على دور الأردن وعلى ما اتخذه من ترتيبات ممتازة. كما أشاد بدور الاسكوا في التنظيم والترتيب للدورة. وأعرب عن رأيه بأن الدورة الحالية تنعقد في ظل ظروف بالغة التعقيد في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

٢٥- ثم أدلى الأمين العام التنفيذي للاسكوا، السيد تيسير عبد الجابر، بكلمة وجّه فيها الشكر الى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد ونائب جلالة الملك المعظم، على رعايته الدائمة واهتمامه المتواصل ودعمه الذي لا يعرف الكلل لأعمال اللجنة وأنشطتها. كما وجّه الشكر للأردن على توفير كافة التسهيلات اللازمة لأعمال اللجنة في عمّان. وأزجى الشكر أيضا الى الأمين العام للأمم المتحدة على دعمه لدور اللجنة، والدكتور سامال مجيد فرج، رئيس الدورة الخامسة عشرة للجنة، على ما أبداه هو وزملاؤه من تعاون بنّاء.

٢٦- وانتقل الى ظروف انعقاد هذه الدورة، فقال إن أزمة وحرب الخليج قد حالتا دون انعقادها في نيسان/ابريل ١٩٩١ كما كان مقرراً. فقد تعيّن ترحيل جميع موظفي اللجنة الدوليين من المقر الدائم في بغداد الى أوطانهم، مما أدى الى توقف أعمال اللجنة. وأضاف انه بذل كل ما في وسعه للحفاظ على اللجنة وتمكينها من تجاوز الأزمة.

٢٧- ونوّه بأهمية هذه الدورة، التي، تقوم على اعتبارات ثلاثة، هي استعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛ ومواكبة الدورة لعملية إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها، بما في ذلك اللجان الاقليمية؛ ومناقشة موضوع الآثار الاقتصادية لقيام السوق الأوروبية الموحدة على بلدان منطقة غربي آسيا.

٢٨- ونادى بأن تتوصل بلدان المنطقة الى قناعة تامة بضرورة التكامل الاقتصادي والاقليمي في عالم تتجه فيه الدول الى تكوين التكتلات الاقتصادية والسياسية.

٢٩- ثم ألقى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جي شاوجو كلمة الأمين العام الى الدورة، فأكد على أهمية السلام والتعاون الاقليمي كشرطيْن أساسيّيْن لاستئناف عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في المنطقة. وقال ان اندماج اقتصادات أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق في الاقتصاد العالمي وتكامل بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن التطورات التكنولوجية وتزايد الاهتمام بالبيئة، سوف تؤثر جميعها على آفاق النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وأبرز أهمية الدور القيادي للاسكوا في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المنطقة. وقال أن على دول المنطقة أن تعتمد على ذاتها في مجال التنمية، وأن تقلّل من اعتمادها المفرط على انتاج الطاقة. وأبرز أهمية تنمية الموارد البشرية في إطار التنمية. وقال إن التنسيق الفعّال هو الوسيلة الرئيسة لتحسين أداء الأمم المتحدة خلال السنوات القادمة.

٣٠- ثم ألقى معالي السيد علي سحيمات، ممثل صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد المعظم، نائب جلالة الملك، كلمة سموه الى الدورة الوزارية. ونوه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، بالدور الانمائي البنّاء للجنة في تدعيم التعاون الاقليمي، وهو دور حفز الأردن على استضافة أمانتها التنفيذية للمرة الثانية. وأكد على حرص المملكة على حيوية الاسكوا وتوفير الأجواء المناسبة لها.

٣١- وشدد سموه على أهمية توفّر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء لأن تعتمد على نفسها ومؤسساتها ولأن تنطلق من اعتبارات الأجل الطويل وبُعْد النظر. وأضاف سموه ان القضايا الأخرى المُدرجة في جدول الأعمال تستوجب معالجة على المستوى الاقليمي وليس على المستوى القطري فقط.

٣٢- ودعا سموه الى وضع ميثاق للعمالة وميثاق للضمان الاجتماعي الاقليمي، على غرار ميثاق الطاقة، الذي تَزَمُّعُ أوروبا وضعه. وتكلم سموه عن تراجع النمو الاقتصادي خلال الثمانينات، فأعرب عن أمله في أن تبدأ التسعينات وفق منطلقات أكثر أملاً وإيجابية.

٣٣- واختتم سموه كلمته متمنيا للدورة كل النجاح والتوفيق.

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند ٥ من جدول الأعمال)
[E/ESCWA/16/3(Part I)]

٣٤- قدّم الأمين العام التنفيذي لبنود جدول الأعمال التالية في تقريره عن نشاطات اللجنة:

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة (البند ٥(ب) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/4)؛

(ج) أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٥(ج) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/5)؛

(د) التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ٥(د) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/6).

٣٥- ذكر سفير ايطاليا أن إيجاد حلول طويلة الأجل للمشاكل البيئية في هذه المنطقة هو شيء بالغ الأهمية لتحقيق تنمية متجانسة وتدريجية. وقد اتخذت الاسكوا العديد من المبادرات عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢ بشأن التنمية البيئية المستديمة. وأكد ضرورة التبكير بحل بعض القضايا المعلقة في سياق البيئة وصلتها بالتنمية.

٣٦- وأضاف أن النتائج التي توصلت اليها الأمانة التنفيذية للجنة كان لها الفضل في وضع ترشيد استخدام المياه على جدول الأعمال التنفيذية.

٣٧- وأشار الى المؤتمر الأول المعني بإدارة الموارد المائية، المعقود في مدينة الجزائر في أيار/مايو ١٩٩٠، فقال إن المشاركة فيه كانت كبيرة وكذا الاهتمام، بحيث اقترح وزير الاشغال العامة الايطالي استضافة المؤتمر الثاني المعني بالمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام ١٩٩٢، حيث يُنتظر توقيع ميثاق البحر المتوسط بشأن المياه، وهو وثيقة سياسية تستهدف تحسين كفاءة شبكات المياه واستحداث أساليب جديدة وتبادل التكنولوجيات.

٣٨- تكلم الأمين العام التنفيذي للاسكوا فأشار الى مؤتمر روما الذي يمس موضوع إدارة المياه، وأوضح أن الاسكوا ترى أنه قد يكون من المناسب أن تتلقى دعوة لحضور هذا المؤتمر.

٣٩- ثم تكلم أحد المندوبين فأعرب عن تأييده للجنة في الاهتمام بموضوع تدعيم التعاون الاقليمي بين دول الاسكوا، خاصة في ضوء الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام أوروبا الموحدة. كما أكد أهمية تطوير أسلوب عمل الاسكوا كي يستفيد أعضاؤها من التقدم التكنولوجي في دول أوروبا الغربية.

٤٠- وأثنى على جهود الاسكوا في مجال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة. واقترح أن تُنسِّق الاسكوا مع الاونروا في هذا المجال.

٤١- وقال، فيما يتعلق بالبيئة والاهتمام العالمي بها، إنه يود أن تزيد الاسكوا من أنشطتها في هذا المجال وأن تساعد على التنسيق ما بين خطط العمل الوطنية وتقديم الخبرات اللازمة للدول الأعضاء بما يُعينُها على التغلب على المشاكل البيئية.

٤٢- وأثنى على جهود الاسكوا في مجال النهوض بالمرأة. وأضاف أن المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا كبيرة.

٤٣- واختتم كلمته مؤكداً شكره وتقديره لجهود الاسكوا في سبيل حسن القيام بالمهام المنوطة بها ومعرباً عن ثقته في أنها ستستمر في أدائها بنفس الكفاءة والامتياز.

٤٤- ثم تكلم مندوب آخر فأبدى ملاحظتين، تتعلق أولاهما بموضوع البيئة ودور اللجنة في هذا الخصوص. وأشار الى تَعرُّض لبنان في السنوات الأخيرة الى تلوث بيئي في ظل غياب سلطة الدولة. وكان المأمول أن يتضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي اصدار دراسة ميدانية عن موضوع التلوث هذا ونتائجه. وتتعلق الملاحظة الثانية باجتماع الهيئة الاستشارية للاسكوا، فهي لم تجتمع سوى مرة واحدة فقط رغم أنها ينبغي أن تجتمع مرة كل أربعة أشهر.

٤٥- وتكلم أحد المندوبين فأشاد بالجهد الذي بذلته الأمانة التنفيذية، وعلّق على الوثيقة الخاصة بالبيئة. وقال إن على الأمانة التنفيذية للاسكوا أن تقوم بدراسات في ضوء الحصار الاقتصادي المفروض على بلاده وأثره على البيئة.

٤٦- ثم تناول ممثل آخر موضوع تقديم المساعدة للشعب العربي الفلسطيني، وشكر اللجنة على ما قدمته من مشورة فنية ومعونة من خلال المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني بلبنان، خاصة في مجال المسوح الميدانية. وأعرب عن أمله في تعزيز التنسيق مع الاسكوا. وطلب من مسؤولي المستوطنات البشرية التعاون في منع الممارسات الاسرائيلية التي ألحقت أفدح الخسائر بالشعب العربي الفلسطيني مثل هدم المنازل ومصادرة للأراضي فضلا عن التعسف في تسويق المنتجات والآثار المدمرة لمشروع ديمونة وغير ذلك. وأوضح أنه شديد الاهتمام بمشروع تقييم الموارد المائية لمنطقة الاسكوا، باستخدام أساليب الاستشعار من بُعد. وأعرب عن اهتمامه بموضوع الطاقة الجديدة والمتجددة. وطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي مواصلة دعمه المالي لمشروع مسوح الأسر الاقليمي لدول الاسكوا. وطالب بالمزيد من العمل المشترك والتنسيق، وأشار الى اتفاق تم مع شعبة الزراعة، والى أنه يتطلع الى مزيد من الاتفاقات مع باقي شُعب الاسكوا.

٤٧- ثم تكلم أحد المندوبين فعلّق على الفقرة (واو) الواردة تحت بند «التناقضات البيئية في مجتمعات الوفرة والندرة» في الوثيقة (E/ESCWA/16/3(Part 3)/Add.2) وأشار الى عدم وضوح صياغة النص مما يؤدي الى عدم فهم فكرة التناقضات الصارخة في وطننا العربي وارتباطها بالآثار البيئية. واقترح إعادة صياغة الفقرة لتنسجم مع الهدف منها ودون أن تحمل التباسا في المعنى.

٤٨- ثم تكلم مندوب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فقال إن العالم بدأ يهتم بالبيئة لعلاقتها بالتنمية، خصوصاً في مجال التلوث الجوي. وشرح كيف يمكن أن يؤثر الغلاف الجوي على دول الاسكوا، وما يمكن عمله للاستفادة من البرامج العالمية ودرء الأضرار التي تُحيق بالبيئة. وشرح بعض التفاصيل

٣٤- قدّم الأمين العام التنفيذي لبنود جدول الأعمال التالية في تقريره عن نشاطات اللجنة:

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة (البند ٥(ب) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/4)؛

(ج) أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٥(ج) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/5)؛

(د) التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ٥(د) من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/6).

٣٥- ذكر سفير ايطاليا أن إيجاد حلول طويلة الأجل للمشاكل البيئية في هذه المنطقة هو شيء بالغ الأهمية لتحقيق تنمية متجانسة وتدريجية. وقد اتخذت الاسكوا العديد من المبادرات عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢ بشأن التنمية البيئية المستديمة. وأكد ضرورة التبكير بحل بعض القضايا المعلقة في سياق البيئة وصلتها بالتنمية.

٣٦- وأضاف أن النتائج التي توصلت اليها الأمانة التنفيذية للجنة كان لها الفضل في وضع ترشيد استخدام المياه على جدول الأعمال التنفيذية.

٣٧- وأشار الى المؤتمر الأول المعني بإدارة الموارد المائية، المعقود في مدينة الجزائر في أيار/مايو ١٩٩٠، فقال إن المشاركة فيه كانت كبيرة وكذا الاهتمام، بحيث اقترح وزير الاشغال العامة الايطالي استضافة المؤتمر الثاني المعني بالمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام ١٩٩٢، حيث يُنتظر توقيع ميثاق البحر المتوسط بشأن المياه، وهو وثيقة سياسية تستهدف تحسين كفاءة شبكات المياه واستحداث أساليب جديدة وتبادل التكنولوجيات.

٣٨- تكلم الأمين العام التنفيذي للاسكوا فأشار الى مؤتمر روما الذي يمس موضوع إدارة المياه، وأوضح أن الاسكوا ترى أنه قد يكون من المناسب أن تتلقى دعوة لحضور هذا المؤتمر.

٣٩- ثم تكلم أحد المندوبين فأعرب عن تأييده للجنة في الاهتمام بموضوع تدعيم التعاون الاقليمي بين دول الاسكوا، خاصة في ضوء الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام أوروبا الموحدة. كما أكد أهمية تطوير أسلوب عمل الاسكوا كي يستفيد أعضاؤها من التقدم التكنولوجي في دول أوروبا الغربية.

٤٠- وأثنى على جهود الاسكوا في مجال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة. واقترح أن تُنسِّق الاسكوا مع الاونروا في هذا المجال.

٤١- وقال، فيما يتعلق بالبيئة والاهتمام العالمي بها، إنه يود أن تزيد الاسكوا من أنشطتها في هذا المجال وأن تساعد على التنسيق ما بين خطط العمل الوطنية وتقديم الخبرات اللازمة للدول الأعضاء بما يُعينُها على التغلب على المشاكل البيئية.

٤٢- وأثنى على جهود الاسكوا في مجال النهوض بالمرأة. وأضاف أن المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا كبيرة.

٤٣- واختتم كلمته مؤكداً شكره وتقديره لجهود الاسكوا في سبيل حسن القيام بالمهام المنوطة بها ومعرباً عن ثقته في أنها ستستمر في أدائها بنفس الكفاءة والامتياز.

٤٤- ثم تكلم مندوب آخر فأبدى ملاحظتين، تتعلق أولاهما بموضوع البيئة ودور اللجنة في هذا الخصوص. وأشار الى تَعرُّض لبنان في السنوات الأخيرة الى تلوث بيئي في ظل غياب سلطة الدولة. وكان المأمول أن يتضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي اصدار دراسة ميدانية عن موضوع التلوث هذا ونتائجه. وتتعلق الملاحظة الثانية باجتماع الهيئة الاستشارية للاسكوا، فهي لم تجتمع سوى مرة واحدة فقط رغم أنها ينبغي أن تجتمع مرة كل أربعة أشهر.

٤٥- وتكلم أحد المندوبين فأشاد بالجهد الذي بذلته الأمانة التنفيذية، وعلّق على الوثيقة الخاصة بالبيئة. وقال إن على الأمانة التنفيذية للاسكوا أن تقوم بدراسات في ضوء الحصار الاقتصادي المفروض على بلاده وأثره على البيئة.

٤٦- ثم تناول ممثل آخر موضوع تقديم المساعدة للشعب العربي الفلسطيني، وشكر اللجنة على ما قدمته من مشورة فنية ومعونة من خلال المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني بلبنان، خاصة في مجال المسوح الميدانية. وأعرب عن أمله في تعزيز التنسيق مع الاسكوا. وطلب من مسؤولي المستوطنات البشرية التعاون في منع الممارسات الاسرائيلية التي ألحقت أفدح الخسائر بالشعب العربي الفلسطيني مثل هدم المنازل ومصادرة للأراضي فضلا عن التعسف في تسويق المنتجات والآثار المدمرة لمشروع ديمونة وغير ذلك. وأوضح أنه شديد الاهتمام بمشروع تقييم الموارد المائية لمنطقة الاسكوا، باستخدام أساليب الاستشعار من بُعد. وأعرب عن اهتمامه بموضوع الطاقة الجديدة والمتجددة. وطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي مواصلة دعمه المالي لمشروع مسوح الأسر الاقليمي لدول الاسكوا. وطالب بالمزيد من العمل المشترك والتنسيق، وأشار الى اتفاق تم مع شعبة الزراعة، والى أنه يتطلع الى مزيد من الاتفاقات مع باقي شُعب الاسكوا.

٤٧- ثم تكلم أحد المندوبين فعلّق على الفقرة (واو) الواردة تحت بند «التناقضات البيئية في مجتمعات الوفرة والندرة» في الوثيقة (E/ESCWA/16/3(Part 3)/Add.2) وأشار الى عدم وضوح صياغة النص مما يؤدي الى عدم فهم فكرة التناقضات الصارخة في وطننا العربي وارتباطها بالآثار البيئية. واقترح إعادة صياغة الفقرة لتنسجم مع الهدف منها ودون أن تحمل التباسا في المعنى.

٤٨- ثم تكلم مندوب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فقال إن العالم بدأ يهتم بالبيئة لعلاقتها بالتنمية، خصوصاً في مجال التلوث الجوي. وشرح كيف يمكن أن يؤثر الغلاف الجوي على دول الاسكوا، وما يمكن عمله للاستفادة من البرامج العالمية ودرء الأضرار التي تُحيق بالبيئة. وشرح بعض التفاصيل

العلمية عن أهمية الغلاف الجوي للحياة على هذا الكوكب، وبيّن أن أي خلل في تركيب الغلاف الجوي خصوصاً في نسب ثاني أكسيد الكربون والأوزون قد يفضي الى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية. وقال إن جميع بلدان الاسكوا ستتأثر نتيجة التغير في هطول الأمطار والتبخر وسوف يؤثر ذلك على ٣٥ في المائة من الأراضي البعلية ويؤدي الى نضوب حوالي ٤٥ في المائة من المياه الجوفية. وأوضح أن جميع بلدان الاسكوا شهدت في الأشهر الخمسة عشر الماضية انخفاضاً ملحوظاً في درجات الحرارة. وطالب بدراسة موضوع ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية.

٤٩- ثم تكلم الأمين العام التنفيذي فقال إن من الضروري للاسكوا أن تشارك في برامج الإعمار في لبنان، وأنه تم كذلك الاتفاق على برنامج عمل مع سلطنة عُمان في بعض مجالات الأولوية. وأيّد الأمين العام التنفيذي طلب رئيس أحد الوفود بجعل اجتماعات الهيئة الاستشارية أكثر تواتراً وانتظاماً.

٢- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة: الآثار الاقتصادية لقيام السوق الاوروبية الموحدة على بلدان منطقة غربي آسيا (البند ٨ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/9)

٥٠- تكلم الأمين العام التنفيذي فقال إن هذا البند يتناول إحدى القضايا التي تُهمُّ الدول الأعضاء في الاسكوا. وقال انه يود أن يذكّر الأعضاء بأن اهتمام اللجنة بهذا الموضوع ليس جديداً. ففي عام ١٩٧٦ أُعِدَّ تقرير ربما كان الأول حول الحوار العربي الأوروبي. وكان توجّه الدورة في عام ١٩٨٩ أن يكون قيام السوق الأوروبية في عام ١٩٩٢ هو موضوع هذه الدورة. وقال أن الورقة قيد النظر تتعرّض لضرورة إقامة علاقات منطقة غربي آسيا مع الجماعة الأوروبية على أساس إقليمي.

٥١- وتطرّق الى التبادل التجاري فقال إن من بين المخاوف الاقليمية إقحامَ صعوبات فنية وفرض مواصفات ومقاييس للسلع التي ستصدّر الى أوروبا وإقامة عوائق بشأن منشأ المواد المصدّرة.

٥٢- وتحدّث عن المنتجات الزراعية فقال إن الجماعة الأوروبية هي أكبرُ مستورد وثاني مصدّر لها. وقد أدى دخول اسبانيا والبرتغال في الجماعة الاوروبية الى إعانة دخول دول غربي آسيا. ويخشى أن تُعطى حماية كبيرة للسلع الزراعية المنافسة لدول غربي آسيا.

٥٣- وفي مجال الاستثمارات المالية، ذكر أن المصارف والمؤسسات المالية، التي تمتلكها منطقة الاسكوا في أوروبا، تعاني من مصاعب جمّة لإصرار الجماعة الأوروبية على مبدأ التعامل بالمثل.

٥٤- أما عن القوى العاملة، فتتجه الجماعة الأوروبية الى توفير العمل للعاطلين فيها وفرض قيود مشددة على العمالة الأجنبية.

٥٥- وقال إن لدى دول غربي آسيا فرصة لزيادة مجالات التعاون فيما بينها ولأن تُفيدَ بقدر أكبر من التعاون مع الجماعة الأوروبية.

٥٦- ثم تكلم أحد المندوبين فقال إن العالم المعاصر يتجه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية إكتمل تكوين ثلاثة منها، هي «منطقة أمريكا الشمالية للتبادل الحر» بزعامة الولايات المتحدة، «ومنطقة المحيط الهادىء» بزعامة اليابان، «والجماعة الاقتصادية الأوروبية». وأشار الى أن علاقات الاسكوا مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية هي الأشد خطورة والأكثر إلحاحاً لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية.

٥٧- وذكر أن على دول الاسكوا أن تعمل بثبات وإرادة سياسية وإقتصادية موحدة لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن علاقاتها المستقبلية مع أوروبا الموحدة اقتصادياً. ونادى بالتعجيل بإقامة سوق مشتركة لدول الاسكوا.

٥٨- ثم تكلم مندوب ألمانيا الاتحادية فقال أن لألمانيا صلاتٍ قديمةً مع بلدان الاسكوا من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وكذلك في إطار الحوار الأوروبي العربي والاتفاقات المبرمة بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٥٩- ثم تكلم سفير جلالة ملكة بريطانيا، نيابة عن الجماعة الاوروبية، فقال إن الجماعة الأوروبية تسعى الى اقامة علاقة تجارية متوازنة ومنصفة مع بلدان منطقة الاسكوا.

٦٠- وقال فيما يتصل بالزراعة إن سياسة الجماعة الأوروبية إزاء البحر الأبيض المتوسط، التي تقررت في روما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، تعمل على تحسين فرص الوصول الى السوق الزراعية للجماعة الأوروبية من خلال خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الى الصفر في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وأضاف أن السلع الصناعية تصدّر فعلا بحُرية الى الجماعة الأوروبية. ومن شأن قيام السوق الموحدة أن يُهيىء الكثير من الفرص الجديدة للصادرات.

٦١- وأشار فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والمالية الى أن خطة الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ الى بلدان البحر الأبيض المتوسط تبلغ تقريباً ثلاثة أمثال حجم مخصصات الفترة السابقة.

٦٢- وأكد التزام الجماعة الأوروبية بمساندة التكامل الاقليمي في جميع الأقاليم. وذكر أن المفاوضات جارية بشأن اقامة منطقة للتجارة الحرّة في المنتجات البتروكيماوية مع بلدان الاسكوا الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٦٣- وانتقل الى الحديث عن المعايير الموحدة، فقال إنها، وإن لم تكن عقبة في سبيل التجارة، يجب أن تكون بحق إحدى أهم أدواتها.

٦٤- ثم تكلم أحد المندوبين فأبرزَ وجود اختلاف بين دول منطقة غربي آسيا في منتجاتها التصديرية، مشيرا الى ضرورة تصنيف الدول الاعضاء حسب نوع منتجاتها. وذكر أن ثمة خوفاً من عدم نفاذ السلع تامة الصنع الى الاسواق الاجنبية، وكذلك الى احتمال ربط المعونات بقضايا سياسية.

٦٥- ثم عقّب ممثل جامعة الدول العربية على الوثيقة المعروضة فقال إنها وصفية ولا تتطرّق الى تحليل العلاقات الاقتصادية، وتفتقر الى البيانات الاحصائية، كما أنها لم تُشِر الى جهود الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة في مجال معالجة الآثار السلبية المترتبة على قيام السوق الأوروبية الموحدة.

٦٦- وأشار كذلك الى أن الوثيقة تتضمن تعميمات عُرضت كمسلّمات دون إثبات علمي لها.

٦٧- واعترض على ما جاء في الوثيقة من أن «إصدار عملة موحدة لمنطقة غربي آسيا يصعب تحقيقه حاليا بسبب اختلاف التطور الاقتصادي بين دولها»، معرباً عن اعتقاده بأن النتيجة لا تتفق مع السبب.

٦٨- وأضاف أن التباين أساس التعاون الاقليمي وفق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن التعاون الاقليمي وتطويره سيؤديان الى معالجة التباين، وليس العكس.

٦٩- ثم تحدث ممثل منظمة العمل العربية فأعرب عن أمله في أن تحذو مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية حذو الجماعة الأوروبية. وأشار الى ضرورة إعداد دراسات قطاعية متنوعة وتقديم اقتراحات وبدائل محددة تساعد الأجهزة المعنية للدول العربية على مواجهة آثار قيام السوق الأوروبية الموحدة إذا كانت سلبية. وذكر أن الجاليات العربية في أوروبا ستواجه تحديات جسيمة بعد قيام السوق الأوروبية.

٧٠- ثم تكلمت مندوبة أخرى فأشارت الى أن موضوع المواصفات والمقاييس يجب أن يبحث بشكل متعمق. وأضافت أن شراء التكنولوجيا عملية لم تنجح، حيث لم تعطِنا دول أوروبا إلا ما أرادت أن تعطينا إياه، وأن أفضل طريقة هي إقامة مشاريع مشتركة.

٧١- ثم تكلم ممثل آخر مشيرا الى كلمة الجماعة الأوروبية فقال إنه لمس رغبة بنّاءة في إقامة علاقات متوازنة لصالح الطرفين. وذكر أنه يجب أن تكون العلاقات متكافئة. وأعرب عن تطلعه الى اقامة علاقات تصون حقوق دول غربي آسيا، كما أعرب عن خشيته من الهيمنة. وأضاف أن تطلعنا الى أوروبا نابع من الرغبة في مكافحة هيمنة دولة واحدة تستقطب النفوذ والخيرات. وإننا نعقد الأمل على اضطلاع أوروبا بدور أكبر في مبادرة السلام.

٧٢- وقال ان هناك العديد من المنظمات غير الحكومية في الأراضي العربية المحتلة لا تتبع نهج التنسيق فيما بينها، وهو أمر مؤسف. كما أن فلسطين تسعى الى القضاء على تبعيتها الاقتصادية لاسرائيل وربط اقتصادها بالدول المجاورة.

٧٣- وأشار الى ما تقوم به اسرائيل من هدم للمساكن بحجة عدم وجود رُخص بناء. وأوضح أن رسوم تراخيص البناء باهظة بما يتعذر معه الحصول عليها خاصة مع عدم توفر بيوت للتمويل.

٧٤- ثم تكلم مندوب آخر فقال ان الهيمنة الاقتصادية تفوق في بشاعتها الهيمنة السياسية أو أي هيمنة أخرى. وأضاف أن هناك قضية أساسية أُغفلت في الورقة المقدمة ألا وهي مسألة الحوار العربي الأوروبي. كما أن الورقة تُغفِل التجارب السابقة للمنطقة في مجال التعاون الاقليمي. وأكد على ضرورة التركيز على الإدارة المستديمة التي تفتقر اليها منطقتنا.

٧٥- ثم تحدث موظف أقدم في شعبة التخطيط الانمائي فأشار الى أن موضوع قيام السوق الأوروبية الموحدة متشعب ولم تتضح آثاره بصورة كافية، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية المتسارعة على المستوى الدولي وكذلك التطورات التي تشهدها السوق الأوروبية نفسها. وقال إن الورقة المطروحة للنقاش تتعرض بايجاز شديد للعلاقات القطاعية بين الجماعة الأوروبية ومنطقة غربي آسيا وآفاق تطويرها. والوسيلة الفعالة لمواجهة قيام السوق الأوروبية الموحدة هي تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وأضاف أن هذا الايجاز راجع الى طبيعة الاجتماع وضرورة التركيز على المواضيع والمشاكل المرتبطة بقيام السوق الأوروبية الموحدة. كما أن هذه الورقة هي موجز لدراسة تفصيلية تتضمن الأرقام والبيانات والتفاصيل اللازمة. وأن الاسكوا قد أعدت دراسات عديدة عن مختلف جوانب العلاقات بين المنطقة والجماعة الأوروبية.

٧٦- وأشار الى أن مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى لن تنجح إلا بتطوير التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

٧٧- وأضاف أن الورقة تضمنت إشارات سريعة الى إخفاق جهود الحوار العربي الأوروبي في حل كثير من المشاكل القائمة، ومنها القيود المفروضة على المنتجات البتروكيميائية. وأعرب عن تأييده لضرورة إجراء دراسة متعمقة للقيود غير المرئية على السلع غير النفطية. كما أشار الى أن اختلاف مستويات التطور الاقتصادي بين دول المنطقة هو من العوامل الرئيسة التي عاقت التكامل الاقتصادي بين دولها، بما في ذلك التكامل النقدي.

٧٨- ثم تكلم أحد المندوبين فأكّد أهمية أن تتضمن الورقة احصاءات عن حجم التعامل مع السوق الأوروبية وذكر أن علينا أن نشرع في عقد اتفاقات اقليمية مع السوق الأوروبية تحدد التسهيلات أو الامتيازات التي ترجوها الدول الأعضاء. وقد يكون من الأفضل ابرام اتفاقيات بين الدول الأعضاء تنص على حرية تنقل العمالة العربية وإعطائها الأفضلية للتخفيف من هذه الصعوبات التي ستعترض العمالة العربية نتيجة لقيام السوق الأوروبية الموحدة.

٧٩- وأشار الى أن الربط بين المساعدات الاقتصادية والأمور السياسية، كالرهائن، هو أسلوب تعسفي. وأضاف أن نوعية الخبراء المشار إليهم في نهاية الوثيقة غير واضحة.

٨٠- ورد الأمين العام التنفيذي على هذه الملاحظة فقال ان الأمانة التنفيذية ستتقدم باقتراحات بشأن إعداد الدراسات اللازمة لدعوة أولئك الخبراء خلال السنة القادمة.

٨١- ثم تكلم ممثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربية فأشاد بالاهتمام الشخصي من جانب الأمين العام التنفيذي لإدامة التعاون المثمر والناجح والبنّاء بين الاسكوا والاتحاد. ووجه الشكر الى الأمانة التنفيذية لإفرادها للتعاون مع الاتحاد فقرة خاصة في وثائقها لهذه الدورة.

٨٢- وأضاف ان الأمانة العامة للاتحاد على استعداد تام للتعاون مع الاسكوا في تنفيذ الأنشطة الواردة في وثيقة مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ وفي خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

٨٣- ثم تكلم ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فأكد اهتمام المنظمة بأنشطة اللجنة. وقال أن الطقس والمناخ هما أهم الموارد الطبيعية في أي بلد لأنهما يتحكمان في توفر غيرهما من الموارد الطبيعية كالماء والأنهار والبحيرات والزراعة. وقال إن دور المنظمة يتمثل في تسهيل التعاون العالمي حول إقامة شبكات رصد لتبادل المعلومات الخاصة بالأرصاد الجوية وما يتصل بها.

٨٤- وقال إن المنظمة تقوم، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وهيئات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية الوطنية في الدول الأعضاء، بتنفيذ مشاريع في بلدان كالمملكة العربية السعودية، والأردن، واليمن، وعُمان، وقطر، والامارات العربية المتحدة، وغيرها.

٨٥- ثم تكلم مندوب آخر فقال ان الوثيقة المطروحة تُبْرز أنه لا يمكن لهذه المنطقة، من خلال سياسات منفردة، تشكيل كتلة قادرة على التعاون بتكافؤٍ مع التكتلات الدولية الأخرى.

٨٦- وأشار الى كلمة صاحب السمو الملكي، الأمير الحسن بن طلال المعظم، فأبرز ما جاء فيها من أنه «ليس من قبيل الصدفة أن يكون موضوع هذه الدورة هو أثر السوق الأوروبية الموحدة على اقتصادات الدول الأعضاء»، وأكد ضرورة الاستفادة من خبرات التجمعات الأخرى في إقامة شبكة من القوى الداخلية، وتحقيق التعاون، والخروج بتصورات عملية تُمكّننا من مواصلة الحوار والتعاون مع الكتلة الأوروبية بصورة متكافئة.

٣- <u>إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:</u>
<u>دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومهامها</u>
(البند ٩ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/10)

٨٧- تكلم الأمين العام التنفيذي فقال ان هذا البند مدرج لاعتبارين، أولهما أن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها السادسة والأربعين المستأنفة القرار ٢٣٥/٤٦ بشأن «إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما». وفي هذا السياق، يطلب القرار الى اللجان الاقليمية تقديم توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

٨٨- وهذا الجهد، أي إعادة النظر في دور وأداء اللجان الاقليمية، هو جزء من جهد كبير للأمين العام للأمم المتحدة في تطوير هياكل الأمم المتحدة بشكل عام.

٨٩- وأشار الى بعض القضايا التي تثار حول بحث أنشطة اللجان الاقليمية، فقال ان أهمية اللجان تأتي من أنها تعالج من قُرْبٍ قضايا ومشاكل في مناطق محددة، وبالتالي فإنها تمتاز بالقرب الجغرافي والمتابعة الحثيثة لقضايا منطقة معيّنة. كما أن اللجان الاقليمية تتصف بتعدد الاختصاصات. وأكد ضرورة أن تقوم اللجان الاقليمية، ومنها الاسكوا، بدور في تنسيق أنشطة منظمات الأمم المتحدة في هذه المنطقة.

٩٠- وقال إن الاعتبار الثاني هو تحقيق اللامركزية. فالعاملون باللجان الاقليمية يلمسون مركزية كبيرة في كثير من الأمور. ونحن لا نطالب بها في الادارة أو الشؤون المالية، ولكن في مجالات البرمجة والتخطيط وتوزيع المستشارين. ودعا الى زيادة مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاسكوا.

٩١- ثم تكلم أحد المندوبين فقال إن التطورات الأخيرة تدعو الى تعزيز التعاون الاقليمي. وحتى الآن لا يوجد إطار في منطقتنا لذلك. والاسكوا يمكنها القيام بهذا الدور. ودعا الى أن تجتمع اللجنة الفنية كل سنة.

٩٢- ثم تكلم آخر فأعرب عن تأييده لتعزيز العلاقة بين الاسكوا والدول الأعضاء. كما أعرب عن تأييده للنهج الاقليمي، لا دون الاقليمي، حيث إن مسؤوليات اللجنة اقليمية. وأضاف أنه ينبغي تحسين التنسيق، وأوضح أن قلة الموارد البشرية تنبع من غياب التنسيق.

٩٣- ثم تكلم مندوب آخر فقال إنه رغم محاولته فهم ما ورد في التقرير، فإنه لم يتمكن من تحديد المتطلبات الأساسية التي يتضمنها. وأضاف أن المبادىء العامة الواردة فيه توفر مع ذلك تصوّراً كاملاً للتوصيات المطلوب رفعها الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

٩٤- وأشار ممثل آخر الى أن كلمة ممثل ألمانيا مسّت بعض المشاعر عنده، إذ جاء فيها إشارة الى توافق الآراء بشأن ضرورة ربط المساعدات بتوفر سيادة القانون واحترام حقوق الانسان في البلد المستفيد. وطالب ألمانيا بوقف مساعداتها الى اسرائيل الى أن تمتثل لهذين الشرطين فيما يتصل بالشعب العربي الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق باحترام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

٩٥- وتطرّق الى موضوع إعادة التشكيل، فأشار الى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينظرا بعد في كيفية تعبئة الموارد اللازمة لكي تضطلع اللجان الاقليمية بالمهام المكلّفة بها.

٩٦- وأعرب عن أمله في أن تقتنع مصادر التمويل العربية بأننا أَوْلى من سوانا بمصادر التمويل لبناء اقتصاداتنا.

٩٧- ثم تكلم ممثل آخر فتساءل عن ماهية المشاريع والدراسات التي تحتاج اليها المنطقة، والتي تحدَّد على أساسها أساليب إعادة تشكيل هيكل اللجنة.

٩٨- ثم تكلم الأمين العام التنفيذي فقال إن الموضوع الذي تعالجه الوثيقة المعروضة صعب لشموليته وللمصطلحات المستخدَمة فيه، وأضاف أن لدى اللجنة جهازاً فنياً متخصصا للترجمة يتولى إصدار وثائق الدورة باللغتين العربية والانكليزية وأن ترجمة النصوص تكون في العادة دقيقة.

٩٩- وأشار الى تعليق أحد المندوبين حول حجب بعض الخدمات عن بعض الدول وقال إن هذا ليس تقصيراً من اللجنة، فهي تعمل ضمن حدود قرارات الأمم المتحدة.

١٠٠- وقال الأمين العام التنفيذي إنه سيستجيب لطلب أحد المندوبين بإعادة صياغة الوثيقة المعروضة، التي تتضمن مبادىء معينة سيستند اليها في إعداد القرار.

١٠١- وأشار الى كلمة أحد المندوبين فقال إن عدم نظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد، في دور اللجان الاقليمية، لا يعتبر تقليلاً من شأن هذه اللجان، ولكن عملية إعادة التشكيل تأخذ مراحل. وأضاف أن الجمعية العامة تنتظر من الدول الأعضاء توصيات حول كيفية تعزيز دور هذه اللجان.

٤- <u>موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة عشرة وجدول أعمالها المؤقت</u>
(البند ١١ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/16/12)

١٠٢- طلب الأمين العام التنفيذي الى أعضاء الوفود بحث التاريخ المقترح في الوثيقة. وذكر انه إذا كانت هناك دولة تود استضافة الدورة السابعة عشرة، فلتتقدم بذلك خلال هذه الدورة، وإلا عقدت الدورة بمقر اللجنة. كما طلب تحديد القضية الرئيسة لتلك الدورة.

١٠٣- ثم تكلم أحد المندوبين فاقترح أن يكون الموضوع الرئيس للدورة السابعة عشرة للجنة هو «سبل تعزيز آليات ووسائل تنشيط التجارة البَيْنِيّة بين الدول أعضاء اللجنة» بشكل يساعد على قيام سوق

عربية مشتركة فيما بينها بما يعزز الخطط الحالية للسوق العربية المشتركة داخل إطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المعنية وبالتنسيق معها. كما اقترح على الأمانة التنفيذية أن تقوم بإعداد دراسات واقتراحات عملية ومحددة تخدم هذا الهدف.

١٠٤- ثم تكلم مندوب آخر فأعرب عن موافقته المبدئية على ذلك الاقتراح.

١٠٥- ثم تكلم الأمين العام التنفيذي فأيّد اعتبار ذلك الاقتراح موضوعا رئيساً للدورة السابعة عشرة.

١٠٦- ثم تكلم مندوب روسيا فأكد على أهمية دور اللجان الاقليمية في تحقيق التكامل الاقليمي. وأضاف أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخيرة تستهدف زيادة فعالية نشاطات هذه اللجان، بالنظر الى أن أسس التعامل الدولي تتشكل على الصعيد الاقليمي.

١٠٧- وأكد ضرورة تعزيز دور اللجان الاقليمية حتى تتحول الى مراكز حقيقية للتعاون الدولي. وبيّن ما للنزاعات الاقليمية من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. ودعا الى ايلاء الاهتمام للآثار الاجتماعية والبيئية لتلك النزاعات. وأشار الى أن محادثات السلام الجارية تحت رعاية روسيا وأمريكا ستحقق نتائج ايجابية شاملة.

١٠٨- وأكد على أهمية الجهود الدولية في الحد من الآثار البيئية الضارة المترتبة على حرب الخليج. ودعا الى إنشاء مركز للمساعدة البيئية العاجلة، مبرراً الدور الفعّال للاسكوا في هذا الصدد.

١٠٩- وأشار الى أن بلاده تقوم بعملية إعادة تقييم جدّية لعلاقاتها الاقتصادية مع دول الاسكوا، بهدف زيادة المنفعة المتبادلة.

٥- مقر اللجنة الدائم (البند ١٠ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/16/11)

١١٠- أشار الأمين العام التنفيذي الى عرضين مقدمين من الحكومة اللبنانية والحكومة الأردنية لاستضافة مقر اللجنة الدائم. كما أشار إلى دعوة موجهة من الحكومة العراقية الى عودة اللجنة الى مقرها الدائم في بغداد. وذكر أنه ستُعقد، في بيروت، في غضون عام من هذه الدورة، دورة استثنائية مخصصة لمناقشة موضوع مقر اللجنة الدائم.

٦- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن دورتها السابعة (البند ١٢ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/16/13/Rev.1)

١١١- في جلستها العاشرة السادسة، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، اعتمدت اللجنة بالاجماع مشروع تقرير اللجنة الفنية عن دورتها السابعة، الواردة في الوثيقة (E/ESCWA/16/13/Rev.1)، كما اعتمدت التوصيات المتعلقة بالبنود التي بحثتها اللجنة الفنية.

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة عشرة

١٧٨ (د-١٦) تواتر دورات اللجنة الفنية(*)

١٧٩ (د-١٦) إنشاء لجنة إحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(*)

١٩٢ (د-١٦) مقر اللجنة الدائم(*)

١٨٠ (د-١٦) التعاون والتنسيق الاقليميان في ميدان البيئة والتنمية المستديمة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤، المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٦٥ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تُنَوِّهُ بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في اللجنة لوضع برامج وسياسات بيئية؛ وبنتائج المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، المعقود في القاهرة في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛ وبالتقارير المرفوعة الى الدورة الحالية في هذا الشأن، بما فيها تقرير الأمين العام التنفيذي(١)، المتصل بالبند ٥(ب) '١' من جدول الأعمال، عن تنفيذ القرار ١٦٥ (د-١٥)،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام التنفيذي عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، المقدّم الى الدورة الرابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، الذي كان الإسهام الفني الرئيس من بلدان منطقة الاسكوا في ذلك المؤتمر،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام التنفيذي عن أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة(٢)،

---

(١) E/ESCWA/16/4/Add.1.

(٢) E/ESCWA/16/5.

(*) يرد نص هذا القرار في الفصل الأول.

وإذ تؤكد الحاجة الى تحسين الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستديمة على النحو المبيَّن في جدول أعمال القرن ٢١،

١- تؤيد اعتماد مضمون البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، الذي اعتمده المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، وتضمين نتائج المؤتمر في أعمال وبرامج اللجنة؛

٢- تدعو الى إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات العربية والدولية تُعنى بالبيئة والتنمية في منطقة الاسكوا، تجمع سوياً شتى الوكالات والهيئات المعنية، بهدف تعزيز التنمية المستديمة والسليمة بيئياً وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٣- تكرر النداء الموجّه في الفقرة ٧ من منطوق قرارها ١٦٥ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، الى المؤسسات التمويلية والأجهزة والبرامج الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، وكذلك الى البلدان القادرة، لكي تقدم الدعم المالي للأمانة التنفيذية للجنة لتنفيذ مشاريع بيئية إقليمية وشبه إقليمية، ولتقديم المساعدة الى البلدان الأعضاء في تحديد المشاكل البيئية وتحليلها ومتابعتها ودرئها والتغلب عليها؛

٤- ترجو من الأمين العام التنفيذي أن يقدّم الى اللجنة في دورتها القادمة تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨١ (د-١٦) دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علما بتقريري الأمين العام التنفيذي المرفوعيْن الى اللجنة في دورتها الحالية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١: أنشطة التعاون الفني[(١)]، وكذلك عن متابعة قرارها ١٦٩ (د - ١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا[(٢)]،

---

(١) (E/ESCWA/16/3 (Part II).
(٢) (E/ESCWA/16/4/Add.5).

وإذ تشير الى التقارير الصادرة عن اجتماعات رؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية التي عقد ثالثها في بغداد من ٢٨ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٨٩، وتقدير هذه الاجتماعات لخدمات الخبرة الاستشارية التي تقدمها الأمانة التنفيذية للجنة في مجال مسوح الأسر، وتأكيدها مجدداً على استمرار حاجة معظم الدول الاعضاء لمزيد من الخدمات الفنية من أجل تنفيذ هذا المشروع، مع التشديد على ضرورة مواصلة أنشطة المشروع،

وإذ تؤكد ما ورد في قرارها ١٦٩ (د-١٥) بشأن الجهود المبذولة لتأمين التمويل اللازم للمشروع،

وإذ تحيط علما بالدعم المالي المقدم للمشروع من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية،

وإذ تحيط علما أيضا بتوجهات المرحلة الرابعة لمشروع مسوح الأسر الاقليمي (١٩٩٢-١٩٩٧) الواردة في تقرير الامين العام التنفيذي المشار اليه أعلاه والمقدم الى هذه الدورة،

وإذ تلاحظ ان عملية اعداد وتنفيذ برامج ومشاريع قطرية لمسوح الأسر هي عملية متواصلة، وأن بعض البلدان لا تزال بحاجة الى الخدمات الفنية المتعلقة بأداء هذه البرامج والمشاريع القطرية والتي تستطيع اللجنة تقديمها،

وإذ تلاحظ أيضا التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات وأهمية متابعة هذا التطور التكنولوجي، ونقل المعرفة والخبرة الفنية في نظم المعلومات عن طريق توفير التدريب والوسائل التعليمية المناسبة الى الكوادر الفنية في الأجهزة الاحصائية المركزية ووحدات الاحصاء في مختلف المؤسسات القطرية، فضلاً عن المهتمين باستخدامات تكنولوجيتهم،

١- تؤكد على أهمية استمرار الخدمات التي تقدمها اللجنة في مجال مسوح الأسر؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي لبذل مساعيه لدى مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية والدولية لتوفير الموارد المالية اللازمة لضمان إستمرار المشروع؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٢ (د-١٦) عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٧٣/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته؛ و ٢٢٢/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن؛ و ١٧٤/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم مساعدة خاصة الى اليمن، لتمكينه من مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدفقات العائدين؛ و ١٨٣/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٠١/٤٦، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني،

وإذ تشير أيضا الى قراراتها ٢٤ (د-٣)، المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، بشأن إعادة تعمير وإنماء لبنان؛ و ٦٥ (د-٥)، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، بشأن إنشاء وكالة لإعمار لبنان؛ و ٧٧ (د-٧)، المؤرخ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠، بشأن المساعدة على إعادة تعمير لبنان؛ و ١٠٧ (د-٩)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية(*)؛ و١٧٦ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ و ١١٧ (د-١٠)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية؛ و ١٦٠ (د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق الآثار الجسيمة للدمار الذي يصنعه الانسان وللكوارث الطبيعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى آفاق النمو والتنمية، وعلى النظم البيئية والايكولوجية، وآثار النزوح الجماعي للسكان والأيدي العاملة على بلدان غربي آسيا،

وإذ تلاحظ أيضا تزايد عدد البلدان المتضررة وبطء التقدم المحرز في جهود التعمير والتأهيل،

وإذ تدرك أن حجم مهمة التعمير يفوق قدرات البلدان المعنية على إنجازها بمواردها وحدها،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى تكثيف الجهود الدولية لتقديم المساعدة الى البلدان المتضررة في المنطقة لتأهيل هياكلها الأساسية الاقتصادية والمؤسسية،

(*) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ اندمجت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة موحدة ذات سيادة اطلق عليها اسم الجمهورية اليمنية.

١- تعرب عن تقديرها للأمانة التنفيذية على الخطوات التي اتخذتها لمساعدة الدول الأعضاء في جهود تعميرها وتأهيلها؛

٢- تعلن الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ عقداً للتعمير والتأهيل في غربي آسيا؛

٣- تطلب الى الأمانة التنفيذية أن تعمد، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، الى تكثيف الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الاقليمي في مجالات التعمير والتأهيل واليد العاملة، بما في ذلك تنظيم اجتماع لتقييم واستعراض التقدم المحرز ووضع سياسات مناسبة؛

٤- تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مؤسسات التمويل الإنمائي، الى تقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان المتضررة لزيادة مواردها لهذا الغرض؛

٥- تدعو كذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها الى تكثيف برامج المساعدة التي تقدمها وتوسيع نطاقها لتلبي احتياجات التعمير والتأهيل الملحة لبلدان المنطقة؛

٦- تطلب الى الأمين العام التنفيذي مواصلة وتكثيف جهوده لحشد كل المساعدات الممكنة لدى الأمانة التنفيذية، وإعطاء أولوية في برنامج العمل للدول القائمة بالتعمير، لا سيما من حيث تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية؛

٧- تطلب أيضاً الى الأمين العام التنفيذي أن يعد ويقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريرا عن إمكانية إنشاء صندوق للإعمار والتنمية في المنطقة؛

٨- تطلب كذلك الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى الدورة السابعة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٢ (د-١٦) عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٧٣/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته؛ و ٢٢٢/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن؛ و ١٧٤/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم مساعدة خاصة الى اليمن، لتمكينه من مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدفقات العائدين؛ و ١٨٣/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٠١/٤٦، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني،

وإذ تشير أيضا الى قراراتها ٢٤ (د-٣)، المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، بشأن إعادة تعمير وإنماء لبنان؛ و ٦٥ (د-٥)، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، بشأن إنشاء وكالة لإعمار لبنان؛ و ٧٧ (د-٧)، المؤرخ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠، بشأن المساعدة على إعادة تعمير لبنان؛ و ١٠٧ (د-٩)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية(*)؛ و١٧٦ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ و ١١٧ (د-١٠)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية؛ و ١٦٠ (د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق الآثار الجسيمة للدمار الذي يصنعه الانسان وللكوارث الطبيعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى آفاق النمو والتنمية، وعلى النظم البيئية والايكولوجية، وآثار النزوح الجماعي للسكان والأيدي العاملة على بلدان غربي آسيا،

وإذ تلاحظ أيضا تزايد عدد البلدان المتضررة وبطء التقدم المحرز في جهود التعمير والتأهيل،

وإذ تدرك أن حجم مهمة التعمير يفوق قدرات البلدان المعنية على إنجازها بمواردها وحدها،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى تكثيف الجهود الدولية لتقديم المساعدة الى البلدان المتضررة في المنطقة لتأهيل هياكلها الأساسية الاقتصادية والمؤسسية،

(*) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ اندمجت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة موحدة ذات سيادة اطلق عليها اسم الجمهورية اليمنية.

١- تعرب عن تقديرها للأمانة التنفيذية على الخطوات التي اتخذتها لمساعدة الدول الأعضاء في جهود تعميرها وتأهيلها؛

٢- تعلن الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ عقداً للتعمير والتأهيل في غربي آسيا؛

٣- تطلب الى الأمانة التنفيذية أن تعمد، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، الى تكثيف الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الاقليمي في مجالات التعمير والتأهيل واليد العاملة، بما في ذلك تنظيم اجتماع لتقييم واستعراض التقدم المحرز ووضع سياسات مناسبة؛

٤- تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مؤسسات التمويل الإنمائي، الى تقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان المتضررة لزيادة مواردها لهذا الغرض؛

٥- تدعو كذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها الى تكثيف برامج المساعدة التي تقدمها وتوسيع نطاقها لتلبي احتياجات التعمير والتأهيل الملحة لبلدان المنطقة؛

٦- تطلب الى الأمين العام التنفيذي مواصلة وتكثيف جهوده لحشد كل المساعدات الممكنة لدى الأمانة التنفيذية، وإعطاء أولوية في برنامج العمل للدول القائمة بالتعمير، لا سيما من حيث تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية؛

٧- تطلب أيضاً الى الأمين العام التنفيذي أن يعد ويقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريرا عن إمكانية إنشاء صندوق للإعمار والتنمية في المنطقة؛

٨- تطلب كذلك الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى الدورة السابعة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٣ (د-١٦) إعادة تعمير لبنان

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قراراتها ٢٤(د-٣)، المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن إعادة تعمير وإنماء لبنان، و٤٠(د-٤)، المؤرخ في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧ بشأن إعادة تعمير وإنماء لبنان، و٦٥(د-٥)، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨، بشأن انشاء وكالة لإعمار لبنان، و٧٧(د-٧)، المؤرخ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن المساعدة على إعادة تعمير لبنان،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٣/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته،

وإذ تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩١ بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته، فضلاً عن القرارات والتوصيات ذات الصلة التي اتخذها المجلس سابقا،

وإذ تلفت النظر الى ما جاء في قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٦ المشار اليه أعلاه، حيث طلبت الى جميع المؤسسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة ان تزيد مساعدتها بما يستجيب لاحتياجات لبنان الملحة،

وإذ تثمن جهود الأمين العام التنفيذي للجنة التي اسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس الانماء والاعمار في لبنان، حددت أولويات العمل المشترك في المرحلة الأولى لتعزيز مسيرة الانماء في لبنان،

١- تدعو الأمين العام التنفيذي لتكثيف جهوده من أجل توفير الأموال اللازمة من داخل وخارج الميزانية العادية للجنة، لتغطية نفقات الأنشطة التنموية المتفق على تنفيذها والواردة في مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه وكذلك لتوسيع إطار التعاون بين اللجنة ومجلس الانماء والاعمار وذلك على مراحل متتالية؛

٢- تطلب من الدول الأعضاء في اللجنة ومن الصناديق العربية والاقليمية والدولية المعنية دعم جهود الأمين العام التنفيذي في هذا المجال؛

٣- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريرا بخصوص تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٤ (د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تُشير الى قراراتها السابقة بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، في الأراضي العربية المحتلة ولاسيما القرار ١٣٩(د-١٢)، المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، والقرار ١٧٢(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني،

وإذ تَشْعُر بقلق عميق لاستمرار تعرّض الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لتدابير قاسية وقيود متزايدة واجراءات تعسفية، واستمرار ممارسة النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى وما زال يؤدي الى استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية للشعب العربي الفلسطيني وعرقلة مساعيه لبناء اقتصاده الوطني المستقل،

وإذ تُرحِّبُ بالمساعي الرامية الى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس الشرعية الدولية، والى فسح المجال أمام الشعب العربي الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة التي أكدتها قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك حقه في السيادة على موارده الطبيعية وحقه في إدارتها لما فيه مصلحته الوطنية،

وإذ تُعبِّرُ عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي ما فتئت الأمانة التنفيذية تبذلها للقيام بالأنشطة المتصلة بالتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

١- تدعو الى تعزيز أنشطة الأمانة التنفيذية التي تشمل الدراسات، والاستشارات، والحلقات التدريبية، والندوات، والمؤتمرات المعنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، ومشاريع التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة إعادة بناء وتطوير الإطار المؤسسي لأنشطة التنمية الاقتصادية والبشرية، ومعالجة القضايا المتعلقة بالأوضاع البيئية وانعكاساتها على امكانات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٢- تدعو كذلك الى تعزيز دور اللجنة في الأنشطة الفنية التي تقع ضمن دائرة اختصاصها والى المشاركة، ضمن أجهزة الأمم المتحدة، في الأنشطة الفنية، وخاصةً المتعلقة بالقضايا الاقليمية في مجالات السلام، بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة بمفاوضات السلام؛

٣- تدعو كافة الحكومات والمؤسسات الاقليمية والدولية الى دعم الأمانة التنفيذية للجنة وامكاناتها البشرية والمالية لتمكينها من تنفيذ هذا القرار، وتدعو الأمين العام التنفيذي الى متابعة الاتصال مع هذه الجهات لتأمين الدعم المطلوب، والى تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٥ (د-١٦) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تُدين استمرار الممارسات الاسرائيلية التعسفية والقمعية ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وبناءَ المستوطنات ومصادرةَ الأراضي، والاستيلاءَ على المياه، وتغييرَ المعالم الجغرافية والديمغرافية للجولان،

وإذ تشعر بقلق عميق تجاه انتهاك قوات الاحتلال الاسرائيلية حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية واستبدال مناهج التعليم السورية بمناهج اسرائيلية وفرض قرارات تعليمية من شأنها محو الطابع الوطني ووضع عراقيل ضد المعلمين والطلبة في متابعة الدراسة،

وإذ تذكّر بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه اسرائيل والعراقيل والقيود التي تضعها أمام تصدير المواطنين السوريين لمحاصيلهم الزراعية بغية إفقارهم وإجبارهم على النزوح وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٦، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن الآثار الاقتصادية السلبية للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٥٧، المؤرخ في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٢، بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

١- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة دراسة شاملة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، تتضمن استعراضاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، وتحليلاً لآثار السياسات والممارسات الاسرائيلية التعسفية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والمعيشية.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٦ (د-١٦) الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٢، المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و قراراها ١٣٥/٤٣، المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، بشأن الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية الأسرة ومساعدتها،

وإذ تشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٤، المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بشأن السنة الدولية للأسرة، الذي يُعلِنُ سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/١٩٨٣، المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن دور الاسرة في عملية التنمية، و قراره ٢٩/١٩٨٥، المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥، بشأن الأسرة، و قراره ٥٤/١٩٨٩، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية الأسرة ومساعدتها،

وإذ تضع في اعتبارها أن السنة الدولية للأسرة ستكون فرصة طيبة لحشد الجهود على المستويين الوطني والاقليمي للتأكيد على أهمية الأسرة ولحث المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على وضع وتنفيذ سياسات تستهدف دعم دور الاسرة،

وإذ تدرك أهمية العمل على انجاح السنة الدولية للأسرة والتأكيد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحضير أنشطتها وفي تنفيذها،

١- تناشد الدول أعضاء اللجنة أن تبذل كل الجهود الممكنة لنشر الوعي بدور الأسرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، باعتبارها وحدة أساسية في المجتمع؛

٢- تحث جميع الدول أعضاء اللجنة، وكذلك الجهات المانحة الدولية، على أن تُقدِّم للأمانة التنفيذية للجنة الدعم المالي اللازم وسائر وسائل الدعم الأخرى لعقد اجتماع تحضيري إقليمي يضم منظمات حكومية وغير حكومية خلال عام ١٩٩٣، وذلك للإعداد للسنة الدولية للأسرة.

الجلسة العامة الخامسة

٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٧ (د-١٦) مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٣٠، المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، بشأن عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية، والذي طلب فيه الى الأمين العام إجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة بشأن إمكانية عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٦، المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢، بشأن التنمية الاجتماعية، والذي رحبت فيه بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور أعلاه وطلبت الى المجلس أن يقدم، بعد النظر في تقرير الأمين العام المطلوب بموجب مقرر المجلس ١٩٩١/٢٣٠، توصية مناسبة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين،

وإذ تأخذ في اعتبارها مذكرة الأمين العام عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/1992/80)، المؤرخة في ١ تموز/يوليو ١٩٩٢، والتي أكدت على أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد يكون فرصة لاجتماع القادة على أعلى المستويات للوصول الى التزام يشارك فيه العالم بأسره بأن تكون الشعوب هي محور التنمية والتعاون الدولي، وقد يُتيح فرصة هامة لوضع إطار عام لنهج أشمل لما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات في هذا الصدد،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً الحالة الاجتماعية المتردية في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتزايد الفقر، والبطالة، والعوَق، والجريمة وإساءة استعمال العقاقير، وارتفاع تكاليف المأوى، والرعاية الصحية، والحصول على التعليم الأساسي،

وإذ تلاحظ الترابط فيما بين الاستقرار، والسلم، والضمان الاجتماعي ورفاه المجتمع،

١- تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٢٧ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٢ بشأن التنمية الاجتماعية؛

٢- ترجو من الأمين العام التنفيذي أن يعطي صورة عن الأمور التي تُهمُّ شعوب غربي آسيا وذلك من خلال المشاركة النشطة للجنة في مؤتمر القمة هذا وفي جميع الخطوات التحضيرية له.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٨ (د-١٦) الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٢٩/٤٥، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، الذي أيّدت فيه الجمعية العامة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٩٠، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي أوصى فيه المجلس بعقد مؤتمر عالمي معْنِيٍّ بالمرأة في عام ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضاً الى قرار لجنة مركز المرأة ٤/٣٥، المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩١، بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥،

وإذ تأخذ في الاعتبار وجوب أن يُسْفر المؤتمر العالمي المعني بالمرأة عن تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠،

١- تؤكد ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية والاقليمية للنهوض بالمرأة؛

٢- تناشد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكذلك الجهات الاقليمية والدولية المانحة تزويد الأمانة التنفيذية للجنة بالدعم المالي وغير المالي اللازمَيْن لعقد اجتماع اقليمي في عام ١٩٩٤ للتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في بكين بالصين، بما في ذلك إقامة مراكز تنسيق وطنية للمبادرة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر وتعزيزها.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٨٩ (د-١٦) المؤتمر العربي للسكان، ١٩٩٣

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩، المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٩، بشأن عقد اجتماع دولي عن السكان في عام ١٩٩٤ تحت رعاية الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣/١٩٩١، المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩١، بشأن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، لا سيما الفقرة ٨ منه التي يطلب فيها إلى الأمينة العامة للمؤتمر أن تستفيد من المساهمة الموضوعية لكافة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر، والفقرة ١٠ التي يدعو فيها اللجان الاقليمية الى عقد اجتماعات أو مؤتمرات في أقرب وقت ممكن من أجل استعراض الخبرة المكتسبة في مجال القضايا والبرامج السكانية بمناطقها، في ضوء الفقرتين ٣و٤ من ذلك القرار، مع مراعاة الصلة القائمة بين هذه السياسات والبرامج وبين قضايا التنمية، وإلى تقديم اقتراحات بإجراءات تُتخذ مستقبلا، كجزء من مساهمتها في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر،

وإذ تأخذ في اعتبارها الاتفاق، فيما بين الأمانة التنفيذية للجنة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على الاشتراك في عقد مؤتمر عربي للسكان، يتضمن اجتماعا لفريق من الخبراء الحكوميين مدته ثلاثة أيام (من ٤ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣)، يُعْقِبُهُ مباشرة اجتماع وزاريٌّ مدته يومان (٧و٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣) في عمّان، بالاردن،

وإذ تعترف مع التقدير بإسهامات الأطراف المشتركة في هذا الاتفاق،

وإذ تدرك أن الهدف العام من المؤتمر العربي للسكان، ١٩٩٣ هو اتخاذ موقف مشترك من القضايا السكانية، تحضيراً للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ١٩٩٤،

ترجو من كل دولة من الدول أعضاء اللجنة أن تشارك بنشاط في المؤتمر العربي للسكان، وذلك بأن تكفل، في جملة أمور، تمثيلاً رفيع المستوى في هذا المؤتمر وبأن تقدم فيه اسهامات كبيرة على المستوى الوطني.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٩٠ (د-١٦) آثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على دول منطقة غربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تقدر مبادرة الأمانة التنفيذية بعرض موضوع قيام السوق الأوروبية الموحدة والآثار الاقتصادية الناجمة عنها على بلدان منطقة غربي آسيا،

وإذ تأخذ بنظر الاعتبار أهمية الانعكاسات المحتملة لقيام السوق الأوروبية الموحدة على اقتصاديات دول المنطقة،

١- تدعو الأمين العام التنفيذي الى إعداد دراسات تفصيلية حول آثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على دول المنطقة في المجالات التي تحظى بالأولوية لديها؛

٢- تؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق عند إعداد هذه الدراسات مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية؛

٣- تدعو أيضا الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل في المنطقة الى توفير الموارد اللازمة لإعداد هذه الدراسات.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٩١ (د-١٦) إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، والدور الريادي الموكل الى اللجان الاقليمية فيما يتعلق بتنسيق أنشطة المنظومة كل في منطقتها،

وإذ تشير أيضا الى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥، المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، و ٢٣٥/٤٦، المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما[(١)]، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ ، المتعلقة بتعزيز اللجان الاقليمية،

وإذ تشير كذلك الى صلاحيات اللجنة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥)، المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣،

وإذ تشير الى قرارها ١٧٥ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تدرك المزايا التي ستنشأ عن قدرة اللجان الاقليمية في الأنشطة التشغيلية، ولا سيما على الصعيد الاقليمي،

وإذ تحيط علماً بالخطوات التي اتخذها الأمين العام من قبْلُ في مجال إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة،

١- تُعرب عن تقديرها للأسلوب الذي ذللت به الأمانة التنفيذية للجنة العقبات التي اعترضها نتيجة للأحداث الأخيرة في المنطقة، فاستعادت بذلك مستوى من الأداء العملي يقارب مستوى أدائها قبل الأزمة، خلال فترة وجيزة نسبيا؛

٢- تُثني على الأمانة التنفيذية للخدمات القيِّمة التي أسدتها لبلدان المنطقة في عقد اجتماعات هامة و تقديم خدمات استشارية، وإعداد تقارير تحليلية؛

٣- تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن للجنة دوراً رئيسا تضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع غيرها من الهيئات المعنية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

٤- توصي بتعزيز إمكانيات اللجنة فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة الانمائية والمبادرة بها وتنفيذها لصالح الدول الأعضاء؛

٥- توصي أيضا، في هذا الصدد، بأن تكون الأهداف التالية جزءاً من عملية إعادة التشكيل الجارية حاليا في الأمم المتحدة:

---

(١) يقصد بعبارة «إعادة تشكيل الأمم المتحدة» إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة.

(f) تخويل اللجنة سلطات مركزية بشأن الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها اللجان الاقليمية بفعالية أكبر، فضلا عن تخويلها سلطات مركزية بشأن الموارد البشرية والمالية اللازمة (مثل الخدمات الاستشارية الاقليمية)؛

(ب) تحسين ترتيبات تنسيق الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها أطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، عن طريق تبادل المعلومات بين الوكالات والمؤسسات المعنية؛

(ج) تعزيز البرمجة المشتركة لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة باللجان الاقليمية، وكذلك تعزيز المشاركة النشطة للجان الاقليمية في عملية البرمجة والميْزَنة حسبما تتصل بأنشطتها، كالقيام، مثلا، بتمثيل اللجان الاقليمية في عضوية مجلس تخطيط البرامج والميْزَنة(٢)؛

(د) تعزيز دور اللجان الاقليمية كوكالات منفِّذة لمشاريع التعاون الفني الاقليمية ودون الاقليمية بصفة خاصة؛

(هـ) تأكيد التمييز بين الوكالات المموّلة والوكالات المُنَفِّذَة؛

(و) السعي الى الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

٦- تخوّل الأمين العام التنفيذي إعادة تنظيم هيكل الأمانة التنفيذية للجنة، بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، لزيادة فعالية أنشطتها؛

٧- تدعو الدول الأعضاء الى تغذية حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا من أجل تعزيز الأنشطة التشغيلية والتنفيذية التي تقوم بها الاسكوا لصالح بلدان المنطقة، وتطلب الى الأمين العام التنفيذي متابعة ذلك مع الدول الأعضاء؛

٨- تقرر إحالة هذا القرار وتقرير الاسكوا عن هذا الموضوع(٣)، الى الهيئات الحكومية الدولية القائمة بعملية إعادة التشكيل الجارية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

---

(٢) بالاستناد الى الفقرة ١٦٩(ج) من تقرير الأمين العام عن التعاون الاقليمي (E/1992/65).

(٣) E/ESCWA/16/10.

١٩٣ (د-١٦) أعمال الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن الأمانة التنفيذية بذلت قصارى جهدها لمواصلة عملها بصورة طبيعية أثناء أزمة الخليج على الرغم من الانعكاسات السلبية للأزمة على سير العمل،

وإذ تلاحظ أيضا النواتج والأنشطة الإضافية التي نفّذتها اللجنة في تلك الفترة الى جانب ما أنجزته من النواتج المقررة، وخاصة الدراسات التي تناولت الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الخليج على عدد من بلدان المنطقة،

١- تُشيدُ بالجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية للجنة لمواصلة عملها في ظل تلك الظروف الصعبة؛

٢- تُؤكّدُ مؤازرة الدول الأعضاء لجهود اللجنة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا.

الجلسة العامة السادسة
٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٩٤ (د-١٦) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧[(١)]

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي يعتمد الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٥٧(د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وقرارها ١٧٣(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

---

(١) الوثيقتان E/ESCWA/16/4/Add.8 و Suppl.1.

وإذ تحيط علما بنتائج الاجتماع الحكومي، الذي عقدته اللجنة في القاهرة يومي ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في ضوء الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع والأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرا،

١- تحيط علماً بالتنقيح الأول للخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛

٢- توافق على التعديلات التي أوصت اللجنة الفنية في دورتها السابعة بإدخالها على الخطة متوسطة الأجل؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي إعلام اللجنة الفنية في دورتها الثامنة بتطورات التنقيح للخطة.

الجلسة العامة السادسة
٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

١٩٥ (د-١٦) الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[(١)]

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٣، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تخطيط البرامج، الذي يعتمد خطة الامم المتحدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ باعتبارها التوجهات الرئيسة في مجال السياسة العامة التي تُنظم الجوانب البرنامجية لأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك الى قرارها ١٧٣(د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تأخذ في اعتبارها نتائج الاجتماع الحكومي لاستعراض الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ المعقود في القاهرة يومي ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٢،

وإذ تحيط علماً بالتعديلات التي اقترحتها الأمانة التنفيذية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[(١)]،

---

(١) يشار اليها أيضاً في وثائق أخرى بإسم «برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣».

١- تُقـــرُّ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بصيغتها المعدلة في ضـــوء الملاحظات التي أبدتها اللجنة الفنية في دورتها السابعة[٢]؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يعرض على اللجنة الفنية في دورتها الثامنة أيَّ تعديـــل يُقْتَرح على الميزانية البرنامجية.

الجلسة العامة السادسة
٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

---

(٢) (الوثائـــق E/ESCWA/16/8 و E/ESCWA/16/8/Suppl.1 و E/ESCWA/16/8/Suppl.2 و E/ESCWA/16/8/Suppl.1/Add.1).

المرفق الأول

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/16/1/Rev.2	٣	جدول الأعمال
E/ESCWA/16/L.1/Rev.2/Add.1	٣	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ESCWA/16/2	٤	تنظيم الأعمال
E/ESCWA/16/3(Part I)	٥(f)	تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.1	٥(f)	تقرير عن التدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.2	٥(f)	تقرير عن المنظور البيئي في منطقة الاسكوا حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.3	٥(f)	تقرير عن اجتماع فريق الخبراء حول استيعاب العائدين في منطقة الاسكوا مع التركيز على الفرص المتاحة في القطاع الصناعي
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.4	٥(f)	تقرير عن تنفيذ المشروعات التي صيغت خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ بشأن مصادر الطاقة المتجددة
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.5 و Suppl.1	٥(f)	تقرير عن تعزيز التعاون بين دول منطقة الاسكوا: مشروع لإنشاء مركز لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.6	٥(f)	تقرير عن الدعم المقدم لمشاريع المساعدة الفنية من أجل النهوض بالمرأة
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.7	٥(f)	تقرير عن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية في دول منطقة غربي آسيا (الاسكوا)
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.8	٥(f)	تقرير عن أنشطة عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.9	٥(f)	تقرير عن تعزيز أداء مؤسسات التدريب الصناعي في منطقة الاسكوا

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/16/3(Part II)	٥(أ)	أنشطة التعاون الفني
E/ESCWA/16/4	٥(ب)	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة
E/ESCWA/16/4/Add.1/Rev.1	٥(ب)	'١' القرار١٦٥(د-١٥) بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/16/4/Add.2	٥(ب)	'٢' القرار ١٦٦(د-١٥) بشأن الدعم المالي للصناعات القائمة
E/ESCWA/16/4/Add.3	٥(ب)	'٣' القرار ١٦٧(د-١٥) بشأن تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
E/ESCWA/16/4/Add.4	٥(ب)	'٤' القرار ١٦٨(د-١٥) بشأن مشاريع ملائمة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة الاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
E/ESCWA/16/4/Add.5	٥(ب)	'٥' القرار ١٦٩(د-١٥) بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا
E/ESCWA/16/4/Add.6	٥(ب)	'٦' القرار ١٧٠(د-١٥) بشأن نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)
E/ESCWA/16/4/Add.7	٥(ب)	'٧' القرار ١٧٢(د-١٥) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني
E/ESCWA/16/4/Add.8 و Suppl.1 و Suppl.2	٥(ب)	'٨' القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧
E/ESCWA/16/4/Add.9	٥(ب)	'٩' القرار ١٧٤(د-١٥) بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١
E/ESCWA/16/4/Add.10	٥(ب)	'١٠' القرار ١٧٥(د-١٥) بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/16/4/Add.11	٥(ب)	'١١' القرار ١٧٦(د-١٥) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(*)
E/ESCWA/16/4/Add.12	٥(ب)	'١٢' القرار ١٧٧(د-١٥) بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/16/5 و Suppl.1 و Suppl.2	٥(ج)	أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة
E/ESCWA/16/6	٥(د)	التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية
E/ESCWA/16/7	٦(أ)	الوضع المالي لبرامج اللجنة: الميزانية العادية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/7/Add.1	٦(ب)	الموارد من خارج الميزانية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/7/Add.2	٦(ج)	حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/8 و Suppl.1 و Suppl.2	٧	مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/8/Suppl.1/Add.1		تعديلات مقترحة
E/ESCWA/16/9	٨	قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة [قرار اللجنة ١١٩(د-١٠)]: الآثار الاقتصادية لقيام السوق الاوروبية الموحدة على بلدان منطقة غربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/10	٩	إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومهامها مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/11	١٠	مقر اللجنة الدائم مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/12	١١	موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة عشرة وجدول أعمالها المؤقت مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/16/13	١٢	تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها السابعة
E/ESCWA/16/14	١٤	التقرير النهائي عن أعمال الدورة السادسة عشرة

المرفق الثاني
قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها الخامسة عشرة

الرمز	العنوان
E/ESCWA/AGR/1992/2	الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في العراق ومجالات تطويره
E/ESCWA/AGR/1992/3	الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الأردن ومجالات تطويره
E/ESCWA/AGR/1992/4	تطوير نظم التخطيط الزراعي في الجمهورية العراقية
E/ESCWA/AGR/1992/5	التخطيط الزراعي في الأردن
E/ESCWA/DPD/1990/3	آفاق التنمية في المدى المتوسط في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/ENVHS/91/CRP/1	البيئة في العالم العربي: الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل
E/ESCWA/ENVHS/91/CRP/2	مشاكل بيئية في الزراعة والاستخدام بعيد المدى للموارد الطبيعية في العالم العربي
E/ESCWA/ENVHS/91/CRP/5	المرأة العربية والبيئة
E/ESCWA/ID/89/6	وقائع المؤتمر الثاني حول اللغويات الحسابية العربية
E/ESCWA/ID/89/12	تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
E/ESCWA/ID/89/15	وقائع المؤتمر العربي الأول لآفاق التقانات الحيوية الحديثة في الوطن العربي
E/ESCWA/ENR/1992/4	الحد من ضائعات المياه في منظومات الري في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/NR/1990/1	تقرير الى اللجنة عن اجتماع فريق خبراء مخصص بشأن احتياجات تدريب القوى العاملة في قطاع المياه في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/NR/1990/3	وقائع اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن الأمن المائي في منطقة الاسكوا

الرمز	العنوان
E/ESCWA/ENR/1992/3 Parts (I, II, III)	الطلب على الطاقة في القطاع المنزلي في بلدان مختارة من بلدان الاسكوا
E/ESCWA/SD/1990/5	أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا
E/ESCWA/POP/1992/10	تخطيط القوى العاملة في قطاع الصناعة: تجربتا المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية
E/ESCWA/SD/89/5	دليل المرأة المهنية العربية في مشاريع التعاون الفني
E/ESCWA/SD/1992/1	عرض وتقييم برامج وسياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في غربي آسيا
E/ESCWA/SD/1992/4	التغيير في الأسرة العربية
E/ESCWA/SD/1992/9	المرأة العربية والعمل: الواقع الراهن ومتطلبات التنمية
E/ESCWA/STAT/89/26	الحسابات القومية بالأسعار الثابتة
E/ESCWA/TCD/1992/3	احتياجات التدريب في مجال النقل في منطقة غربي آسيا
E/ESCWA/TCD/1992/2	مشاكل وقضايا صيانة الطرق في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/TCD/1992/6	استغلال قدرات الموانىء في غربي آسيا، ورقة مخصصة لسلطات النقل والمخططين
_____	نشرة النقل، العدد ٢
_____	النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأعداد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧
_____	الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العددان ١٢ و ١٣
_____	المجموعة الاحصائية العربية الموحدة ١٩٩٠ و ١٩٩١